

أوضاع صناعة السيارات فى ظل الازمة المالية العالمية

من الملموس تداعيات الازمة المالية وتأثيرها الشديد بنسب متفاوتة من صناعة الى أخرى وأعلى التأثيرات على صناعة السيارات عالميا وخاصة بعد انخفاض الإنتاج وارتفاع التكاليف وتكبد الخسائر الفادحة والتأثير الأشد على الشركات التي تعتمد على الائتمان الخارجي

وعلى سبيل المثال شركة النصر لصناعة السيارات إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية والتي تم إنشاؤها عام ١٩٦٠ وينحصر نشاط الشركة فى:-
انتاج وبيع اللواري والاتوبيسات والجرارات
انتاج وبيع سيارات الركوب وقطع الغيار
نشاط التشغيل للغير والخدمات المباعه
تصنيع الاجزاء وبيعها .

تقلص نشاط الشركة منذ عام ٢٠٠٠ اثر سحب شركة فيات للرخصة والوكالة عام ١٩٩٩ ثم قرار فصل الانشطة عام ١٩٩٩ مما نتج عنه تحميل الشركة بأعباء مالية وإدارية . ثم انتهاء التعاقد مع شركة توفاش عام ٢٠٠٧. وقد نتج عن ذلك انكماش نشاط الشركة وضعف قدرتها على المنافسة فى سوق صناعة السيارات محليا.
وقد تعثر نشاط الشركة نتيجة انتهاء تعاقدها مع مانحى تراخيص الانتاج وموردى الاجزاء المستوردة حيث توقف توريد مكونات السيارة شاهين من شركة توفاش بنهاية شهر مارس ٢٠٠٨ بالاضافة الى عدم التزام شركة زاستافا بأوامر التوريد للسيارة ١٢٨ نتيجة لارتفاع سعر اليورو مقابل الدولار ومطالبة شركة زاستافا بزيادة سعر المكون الاجنبى لكل اعتماد وارتفاع تكلفة انتاج السيارة والذى ادى الى ارتفاع سعر بيعها وصعوبة تسويقها بالمقارنة بمثيلاتها بالسوق.

أسهمت العوامل السابقة فى وجود عمالة تزيد عن حاجة الشركة بشكل كبير نظراً لانخفاض الانتاج والبيع . كما اسهمت الازمة المالية العالمية اعتباراً من شهر سبتمبر ٢٠٠٨ فى ركود سوق السيارات المحلى .

تم ادراج الشركة ضمن برنامج ادارة الاصول والاستثمارات المملوكة للدولة بغرض طرح أصولها الانتاجية للبيع وطرحها أمام المستثمرين للشراكة فى أنشطتها الانتاجية.
كما قامت الشركة بالاعلان عن فتح باب الخروج للمعاش المبكر الاختيارى قبل بلوغ سن الستين مما أتاح الفرصة لتقدم ١٨٠٧ عامل من اجمالى عمالة فى حدود ٢٤٠٠ عامل للخروج للمعاش بنظام التعويض عن ترك الخدمة اختياريا. والسابق تطبيقه على العاملين بالشركة على دفعات.

أسفرت نتائج أعمال الشركة عن تحقيق خسائر بلغت ٢٤,٥٦٩ مليون جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ومجمع خسائر بلغ ٣٧٩,٩١٦ مليون جنيه .
كما اسفرت نتائج السنة شهور فى السنة الحالية عن خسائر قدرها ١٨,٢٥٦ مليون جنيه وتضخمت الخسائر المرحلة والتي من المتوقع ان تصل الى ١,٨ مليار جنيه فى ٢٠٠٩/٦/٢٠ والتى تمثل نسبة ٥١٤% من راس المال المدفوع
والشركة بصدد تصريف المخزون وتدارس كيفية سداد ديونها ومراعاة حقوق العاملين والاستمرار فى تنفيذ برنامج المعاش المبكر الاختيارى حيث انه لا زال يوجد بالشركة عدد حوالى ٩٠٠ عامل .